UN LIBRARY
JAN 16 1991
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٥٢
المعقودة يوم الإثنين
٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

## محضر موجز للجلسة الثانية والخمسين

الرئيس : السيد سومافيا (شيلي)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/45/SR.52
3 January 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-57365 (٩٠)٥١٧١٠

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/45/3 ، A/45/179 ، A/45/210 ، A/45/348 ، A/45/404 ، A/45/444 ، A/45/445 ، A/45/446 ، A/45/447 ، A/45/448 ، A/45/508 ، A/45/542 ، A/45/564 ، A/45/578 ، A/45/607 ، A/45/630 ، A/45/649 و Corr.1 و Add.1 ، A/45/651 ، A/45/664 ، A/45/697 ، A/45/698 ، A/45/174 ، A/45/203 ، A/45/207 ، A/45/216 ، A/45/227 ، A/45/272 ، A/45/280 ، A/45/303 ، A/45/329 ، A/45/338 ، A/45/381 ، A/45/410 ، A/45/667 ، A/45/689 ، A/45/690 ، A/45/691 ، A/45/692 ، A/45/693 ؛ A/C.3/45/1)

١ - السيد هيلدي (النرويج) : قال إن عام ١٩٩٠ تميز بأحداث عديدة ذات آثار مباشرة على حالة حقوق الإنسان ، بعضها سلبي والآخر إيجابي . وقد ظهر تجاهل فاضح لحقوق الفرد في بعض البلدان ، بينما ترسخت مبادئ حكم القانون والديمقراطية في بلدان أخرى . وأتاح المناخ الدولي الجديد فرصة لم يسبق لها مثيل للتركيز على طرائق النهوض بالتمتع بحقوق الإنسان ، مما يتنافى مع الواقع بالنسبة لملايين الأفراد . أما الآن ، وقد أدرجت مسألة حقوق الإنسان بين قضايا التنمية التي يواجهها المجتمع الدولي ، فقد آن الأوان لاستعراض ووضع استراتيجيات للمستقبل والسعي إلى تحسين حياة البشر ، ليس فقط من ناحية النقود بل أيضا من خلال نهج شمولي إزاء النمو والتنمية ، تشكل فيه الديمقراطية القائمة على المشاركة ومراعاة حقوق الانسان المقوم الأساسي .

٢ - ومضى يقول إن النرويج تعلق أهمية كبيرة على أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بوضع قواعد وتعزيز مدونة لقواعد السلوك في مجال حقوق الإنسان وتحث جميع الحكومات الأعضاء على تخصيص موارد إضافية لهذا المسعى الدولي المشترك . ويود وفد بلده أن يشهد تعزيز مركز حقوق الإنسان ومعالجة النقص الحالي في موارد الهيئات التعاهدية المختلفة لحقوق الإنسان بسرعة وعزم .

٣ - وأردف قائلا إن الحركة الموجهة نحو الديمقراطية وحكم القانون يجري توحيدها وتنقيتها في وسط وشرقي أوروبا . ومن السمات الحميدة لهذه الحركة صراحة البلدان المعنية في مناقشة تحديات المستقبل ومشاكل ماضيها القريب ، في اعتراف صريح بأن

(السيد هيلدي ، النرويج)

تجاهل حقوق الإنسان يعوق التنظيم الاقتصادي السليم والرخاء فضلا عن الحرية والرفاه . وينبغي أن تكون نزعتها الاستيطانية بمثابة مثال للمجتمع الدولي بأسره . ومع ذلك ، فبينما يوجد ما يدعو للتفاؤل فيما يتعلق بحقوق الإنسان في شرقي أوروبا ، يوجد أيضا ما يدعو للقلق . وفي بعض الحالات تكون الفئات الضعيفة في حاجة ماسة للرعاية والحماية كما حدث انبعاث للتعصب العنصري . وتشكل المنازعات العرقية والمنازعات المتعلقة بالأقليات تهديدا محتملا لاستقرار المنطقة ، مما يجعل وضع آليات مناسبة للتحكم في المنازعات وحلها مسألة ذات أولوية قصوى . وينبغي أن تسعى الحكومات أيضا إلى تعزيز أوضاع اقتصادية واجتماعية عادلة ، ويؤدي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا دورا رئيسيا في هذا الصدد . وتود النرويج أن تتابع الأعمال المنجزة في اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في كوبنهاغن في حزيران/يونيه ١٩٩٠ عن طريق استضافة اجتماع لخبراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٩١ بشأن تعزيز المؤسسات الديمقراطية القابلة للإدامة في الدول المشتركة .

٤ - ولاحظ ، فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في المناطق الاخرى ، وفي آسيا على وجه الخصوص ، أنه يجري انتهاك حقوق الإنسان باستمرار في سري لانكا نتيجة لتجدد القتال ، وأن هناك ارتفاعا في حالات الاختفاء والحبس التعسفي . وناشد وفد بلده جميع الأطراف المعنية الدخول في مفاوضات سلمية بغية ضمان رفاه السكان . ويدعو اتجاه الأحداث في ميانمار للقلق أيضا ويحث وفد بلده حكومة ميانمار على عدم تعويق إرادة الشعب والإفراج عن زعماء المعارضة الحزبية والامتناع عن تأخير الانتقال إلى حكومة ديمقراطية . وقد طرأت بعض التطورات الإيجابية في الصين ويأمل وفد بلده أن تتخذ الحكومة الصينية خطوات لضمان الحماية الكاملة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد ، وعلى وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بالحياة الدينية والهوية الثقافية لشعب التبت .

٥ - وقال إن حكومة بلده تؤيد الجهود المتواصلة لايجاد حل شامل وعادل ودائم للنزاع في كمبوديا . وهي تدين السياسات المقيتة التي اتبعت من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٧٨ وتحث على عدم السماح للخمير الحمر بالاستيلاء على السلطة عن طريق قوة السلاح أو التلاعب . وتشكل حالة حقوق الانسان في أفغانستان تحديا مستمرا للمجتمع الدولي بصورة عامة والأمم المتحدة بصورة خاصة . وتمس الحاجة إلى اتباع نهج انساني وغير سياسي حقا الآن أكثر منها في أي وقت مضى .

(السيد هيلدي ، النرويج)

٦ - واستطرد قائلا ، وهو يتطرق إلى حالة حقوق الانسان في افريقيا ، إن وفد بلده يرحب بالتطورات الايجابية التي حدثت في جنوب افريقيا على مدى السنة الماضية ويأمل أن يستمر الحوار بين سلطات جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي والممثلين الآخرين لأغلبية السكان . بيد أن وفد بلده يشعر بعميق القلق بشأن العنف المتواصل ويحث جميع الأطراف على بذل قصارى جهدها لوضع حد له . وينبغي مواصلة الضغط الدولي على حكومة جنوب افريقيا إلى أن تجرى تغييرات عميقة ودائمة ويؤخذ باحترام حقوق الانسان الأساسية في جنوب افريقيا .

٧ - وأردف قائلا إن المنازعات الداخلية في شمالي اثيوبيا وجنوب السودان والقلاقل المفجعة في الصومال قد سببت آلاما انسانية لا توصف كما أنها مصدر قلق شديد لدى المجتمع الدولي . ويناشد وفد بلده جميع الأطراف المعنية العمل بصورة نشطة من أجل تحقيق المصالحة والتسوية السلمية ، وبذل قصارى جهدها ، في هذه الاثناء ، لضمان احترام المبدأ الانساني الأساسي المتعلق بحرية حصول جميع المدنيين المحتاجين على المعونات الانسانية وتوزيعها عليهم . وفيما يتعلق بالسودان على وجه الخصوص ، لاحظ أنه قد وردت تقارير بشأن سجن الزعماء السياسيين والمحامين والنقابيين وكذلك بشأن تنفيذ أحكام بالاعدام . وناشد وفد بلده السلطات السودانية الاقلاع عن هذه الأفعال واطلاق سراح جميع المسجونين والمعتقلين السياسيين .

٨ - ومضى يقول إن النرويج ظلت تتابع حالة حقوق الانسان في كينيا ووجدت أن من المشبط للهمم ملاحظة حالات السجن والاعتقال لمناصري حقوق الانسان والتحول إلى الديمقراطية . وقد ظلت حكومة بلده تعرب عن قلقها من خلال القنوات الدبلوماسية العادية وتأسف لأن كينيا قد قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع النرويج . ولا تعتبر حكومة بلده الجهود الرامية إلى حماية حقوق الانسان الأساسية تدخلا في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، إذ أنها تعتقد أنه تقع على عاتق جميع البلدان مسؤولية مشتركة للإدلاء بآرائها علنا عندما يكون هناك سبب لذلك . ويساور النرويج القلق بشأن سجن المنشقين الكينيين وتنادي بإجراء محاكمات عادلة وتنفيذ الاجراءات القانونية الواجبة .

٩ - وقال إن وفد بلده يود أيضا أن يعرب عن قلقه بشأن حالة حقوق الانسان في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحتل ، حيث يعاني الأطفال والشباب على وجه

(السيد هيلدي ، النرويج)

الخصوص من التدابير التي تتخذ ، والتي تشمل اغلاق المدارس وتقليص الفرص التعليمية . وما زال يفرض على العديد من الزعماء الفلسطينيين منع السفر ، كما استمر الابعاد وفقدان عدد كبير من الارواح الفلسطينية . ومن الواجب على القوات الاسرائيلية أن تمتنع عن الاستخدام العشوائي والمفرط لأي عنف . وفي الوقت نفسه شنت هجمات ارهابية على مواطنين اسرائيليين أبرياء . ويحث وفد بلده اسرائيل والفلسطينيين على استكشاف فرص جديدة للتقدم نحو السلم .

١٠ - وأضاف قائلا إن حكومته تشعر بالقلق العميق بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان في العراق ولحالة السكان الاكراد في ذلك البلد . وقد أضاف العدوان العراقي على الكويت بعدا جديدا مفجعا للآلام التي يعاني منها البشر في المنطقة ، وتدين حكومة بلده الافعال المبلّغ عنها المتعلقة بإساءة المعاملة والحبس التعسفي والاعدام بعد محاكمة صورية وغير ذلك من الفظائع حتى ضد النساء والأطفال في الكويت . وهي تحث حكومة العراق على السماح لجميع الأجانب الذين يودون مغادرة العراق والكويت بأن يغادروها على الفور . ولا تزال حالة حقوق الانسان في ايران تشكل مدعاة للقلق ويجب أن تتخذ السلطات الايرانية اجراءات أخرى أكثر صرامة للقضاء على انتهاكات حقوق الانسان .

١١ - ومضى قائلا إن حكومة بلده ترحب بالتحسينات في حالة حقوق الانسان في أمريكا اللاتينية على مدى السنة الماضية ، على الرغم من أنها لا تزال تشعر بعميق القلق بشأن الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في السلفادور وغواتيمالا ، حيث توجد تقارير بشأن وجود حالات الاعدام والاختفاء تجري خارج نطاق القضاء وهي سياسية الدوافع . كما أن التقارير بشأن مضايقة وتعذيب وقتل الأطفال المشردين في بلدان عديدة في منطقة أمريكا اللاتينية هي موضع قلق شديد لدى النرويج .

١٢ - وقال إن هدف حكومة بلده هو حماية حقوق الانسان حيثما حدثت انتهاكات . وهي تقدر تقديرا كبيرا الاسهام الذي قدمته من أجل تحقيق هذا الهدف المنظمات غير الحكومية والمناصرين الفرادى لحقوق الانسان ، الذين لا تستحق أنشطتهم الاعتراف بها والتأييد لها فحسب بل تستحق أيضا المزيد من الحماية على الصعيد القطري . وبناء عليه فإنها ترحب بالاعتماد المبكر لإعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق ومسؤوليات الافراد والجماعات وأجهزة المجتمع لتعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية المعترف بها عالميا .

١٣ - السيد لونروث (فنلندا) : لاحظ ، وهو يتحدث أيضا بالنيابة عن وفدي النرويج والسويد بشأن مشروع الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وبشأن مشروع القرار الذي ينادي باعتمادها ، أن السويد وفنلندا والنرويج تهتم على مر التاريخ بتعزيز وحماية حقوق الانسان لجميع الافراد . وهي تعتقد ، كشرط مسبق للسلم والامن ، أن التمتع بحقوق الانسان ينبغي أن يواصل احتلال مكان مرموق بين أعمال المؤتمر الدولي . ومشروع الاتفاقية خطوة الى الامام في الجهود التي تبذلها الامم المتحدة لمكافحة التمييز وتعزيز الكرامة الانسانية .

١٤ - وأضاف قائلا إن الهجرة ظاهرة معقدة . وإنها تعكس ، أكثر من كونها مجرد انتقال أفراد بعيدا عن أوطانهم بحثا عن مستقبل أفضل ، الفجوة بين الفقر والثروة والنمو والركود ، والبطالة وفرص العمل ، والتمييز الثقافي والعرقي والآمال المتعلقة بتحقيق المساواة ، والحرمان والوعود المتعلقة بالتقدم ، والفقر البيئي وظروف معيشة أفضل . وبناء عليه ، ينبغي النظر إليها مقابل الخلفية الأوسع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، التي تتطلب اجراء وتعاونا عالميين على الصعيد الدولي .

١٥ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من أن حقوق الانسان الاساسية تنطبق بصورة عالمية وغير قابلة للتقسيم ، فإن هناك بعض فئات الافراد الذين يلزم أن تؤخذ حالتهم الخاصة في الاعتبار . وأن الاشخاص الذين يقيمون في بلد غير بلدهم هم من بين هذه الفئات وأن مشروع الاتفاقية يمثل جهدا للوفاء باهتماماتهم الخاصة . وقد أثبتت الخبرة المكتسبة أن الهجرة ، دون أن تفقد أهميتها ، ستظل تمثل أولوية عليا في جدول الاعمال السياسي في السنوات المقبلة . وأن مشكلة الهجرة غير المشروعة أو غير الموثقة هي أيضا مدعاة لقلق متزايد في مناطق عديدة ، ومن اللازم ضمان استمرار تمتع العمال المهاجرين ، المتأثرين بأزمات سياسية أو عسكرية لا يد لهم فيها ، بحقوقهم . ومن ضروب المغالطة أن هناك تضارب مصالح بين البلدان "المرسلة" و "المتلقية" ، اذ أنه لا يوجد بلد واحد مرسل أو متلق خالص ، وجميع الدول المرسلة والمتلقية للعمال المهاجرين ملزمة بحماية حقوقهم .

١٦ - وأردف قائلا إن النرويج والسويد وفنلندا ظلت تشترك اشتراكا نشطا في وضع مشروع الاتفاقية ، وهي تعمل في الفريق غير الرسمي لمنطقة البحر الابيض المتوسط والمنطقة الاسكندنافية وفي الفريق العامل المفتوح العضوية ، على السواء . وعلى

(السيد لونروث ، فنلندا)

الرغم من أن المشروع النهائي يشتمل على بعض الأحكام التي تقصر عن تحقيق ما يرجى منها ، وعلى أحكام أخرى كانت تود صياغتها بصورة مختلفة بل وأحكام أخرى تجد أن من الصعب قبولها ، فإنها تعتقد أن المحصلة النهائية هي أفضل ما يمكن تحقيقه ، وهي تؤيد اعتمادها واعتماد مشروع القرار المتعلق بها على السواء . ومن رأيها أن مشروع الاتفاقية هام من حيث أنه يمثل المحاولة العالمية الأولى لتدوين حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في صك واحد . وقد طرق المشروع مجالا جديدا لانه اشتمل على تعريف عالمي للعامل المهاجر وقدم نصا بشأن فئات خاصة من العمال المهاجرين لم تكن تغطيها الصكوك الدولية من قبل ، مثل العمال المرتبطين بمشاريع والعمال الذين يعملون لحساب أنفسهم ، وبذلك يعكس الطبيعة المتغيرة لظاهرة الهجرة ، ويختلف مشروع الاتفاقية أيضا عن العديد من الصكوك الدولية الاخرى بشأن الهجرة من حيث أنه يطبق مبدأ المساواة في المعاملة مع مواطني دولة العمل ، ويتسم هذا باهمية خاصة في حالة العمال المهاجرين من غير الحائزين للوثائق أو هم في حالة غير نظامية . وبوضع مجموعة من الحقوق الاساسية المنطبقة على جميع العمال المهاجرين ومجموعة من الجزاءات ضد استغلال العمال غير الحائزين لوثائق ، فإن مشروع الاتفاقية أوجد ظروفا يمكن فيها مكافحة الاتجار غير المشروع بالعمال المهاجرين السريين . ونص أيضا على إطار لمزيد من التعاون الدولي في تعزيز الأوضاع السليمة والقانونية لتنقلات المهاجرين .

١٧ - وقال إن أي صك لحقوق الانسان يتطلب جهازا فعالا للاشراف على تنفيذها وأن النظام المقترح ، ذا الجوانب الثلاثة الخاص بالابلاغ المنتظم وبإجراء الشكوى الخاصة بالدولة والاجراء الاختياري لشكوى الافراد ، يلبي هذا المطلب . ومن المنطقي ، بسبب الطابع العالمي لحقوق الانسان المنصوص عليها في مشروع الاتفاقية ، أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية جماعية عن إعمالها . وبناء على ذلك ، يبدو أنه لا يوجد أي بديل عن تمويل جهاز التنفيذ من موارد الامم المتحدة .

١٨ - ومضى يقول إنه على الرغم من أن صكوك حقوق الانسان تكفل لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد ، بما في ذلك بلده أو بلدها ، والعودة الى بلده أو بلدها ، فإن ذلك لا يعني ضمنا الحق المطلق في دخول أي بلد . وما زال القرار بشأن السماح أو عدم السماح للمهاجرين من دول أخرى مسألة اختيار سيادي للدولة المتلقية . بيد أن الاشخاص الذين يسمح لهم بالعيش والعمل في دولة أخرى ويسهمون في رفاهها يستحقون

(السيد لونروث ، فنلندا)

المعاملة بكرامة واحترام على قدم المساواة مع رعايا تلك الدولة . وقد يكون مشروع الاتفاقية خطوة رئيسية في ضمان الوفاء بذلك المبدأ .

١٩ - السيد شيرك (النمسا) : قال إن على المجتمع الدولي ، بموجب ميثاق الامم المتحدة وديباجة الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، واجب تناول الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان أينما تحدث . ولا يشكل أداء الواجب تدخلا في الشؤون الداخلية للدول ، ولا يمثل محاولة لفرض معايير قلة من الدول على مناطق أخرى . وقد ظلت اليقظة الدولية اعتبارا مركزيا في إرساء آليات هيئة حقوق الانسان لرصد مدى احترام الالتزامات المتعلقة بحقوق الانسان . وأعرب عن تقدير وفد بلده البالغ لهذه الآليات ولما قام به المقرر الخاص لهيئة حقوق الانسان من أعمال بشأن التعذيب والتعصب الديني وتنفيذ أحكام الاعدام التعسفية وبعد محاكمات صورية وما قام به الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء الخاصة والاجبارية ، والذي أسهم في الحماية الفعالة لحقوق الانسان اسهاما هاما . ويقدر وفد بلده أيضا تقارير المقررين الخاصين والممثلين الخاصين بشأن الحالات القطرية ويرحب بما قدمته الحكومات المعنية من تعاون .

٢٠ - وأضاف قائلا إنه يتعين الثناء على المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الانسان في أفغانستان لما قدمه من تقييم واضح . وأعرب عن انزعاج النمسا لاستنتاجه الذي مفاده أن الحالة في أفغانستان لا تكاد تكون قد تحسنت وتشاطره الرأي الذي مفاده أن الحل السياسي للنزاع المسلح ضروري من أجل احترام حقوق الانسان في جميع أنحاء البلد . ويجب ايقاف استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد السكان المدنيين ، كما يجب متابعة عودة اللاجئين إلى ديارهم كمسألة ذات أولوية .

٢١ - واستطرد قائلا إن وفد بلده لاحظ باهتمام شديد التقرير المفصل الذي قدمه الممثل الخاص بشأن حالة حقوق الانسان في جمهورية ايران الاسلامية ، وهو يرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الايرانية لتنفيذ بعض التوصيات الواردة في التقارير السابقة . بيد أنها ما زالت تشعر بقلق خطير بشأن الانتهاكات المتكررة المتواصلة لحقوق الانسان في ذلك البلد . وهي تشعر بالقلق أيضا بشأن التقارير العديدة المتعلقة بحالات الاساءة لحقوق الانسان من جانب قوات الاحتلال العراقية في الكويت وبشأن التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان في العراق نفسها ، بما في ذلك تنفيذ أحكام الاعدام بعد محاكمات صورية على الرهايا العراقيين والكويتيين الذين

(السيد شيرك ، النمسا)

يحتجون على الغزو . وترى النمسا أن استخدام العراق للرعايا الاجانب كدروع بشرية غير مقبول على الاطلاق .

٣٢ - وأردف قائلا إن حالة حقوق الانسان في السلفادور ، حيث أبلغ الممثل الخاص عن تنفيذ أحكام الاعدام بعد محاكمات صورية وذات الدافع السياسي ، وحالات الاختطاف والاختفاء الاجباري ، والتعذيب والارهاب ، تستحق اهتماما متواصلا ، لاسيما وأن هذه الاحداث تشكل عقبة خطيرة أمام المفاوضات الجارية من أجل تحقيق حل سلمي للنزاع المسلح . ويود وفد بلده أيضا أن يعرب عن القلق بشأن عدم احراز أي تقدم حقيقي في التحقيقات القضائية بشأن اغتيال ٦ من القسس اليسوعيين وإثنين من العاملين معهم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . أما في غواتيمالا ، فإن عمليات الاعدام خارج نطاق القضاء وحالات الاختفاء الاجبارية ، وأنشطة فرق الموت ، وحالات التعذيب التي أبلغ عنها الخبير المستقل المعين لدراسة حالة حقوق الانسان في البلد مزعجة بصورة عميقة .

٣٣ - واستطرد قائلا إن حكومة بلده قد أعربت بصورة متكررة عن القلق بشأن الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في مانمار وناشدت سلطات ذلك البلد الافراج عن ممثلي المعارضة ونقل السلطة إلى حكومة مشكلة بطريقة ديمقراطية . وهي تشعر بالقلق بصورة خطيرة أيضا بشأن القتال المستمر وإراقة الدماء في كمبوديا ، على الرغم من أنها ترحب بما يحرز من تقدم تجاه تسوية ذلك النزاع .

٣٤ - وقال إنه على الرغم من الانتهاكات العديدة لحقوق الانسان التي حدثت في عام ١٩٩٠ ، فإن العام قد شهد أيضا بعض التطورات الايجابية جدا ، بما في ذلك توقيع هنغاريا مؤخرا على الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان . ويأمل وفد بلده أن تقتفي بلدان شرقي أوروبا الاخرى أثرها قريبا . وترحب النمسا أيضا بإعادة الديمقراطية النيابية التعددية في شيلي والاعلان مؤخرا لدستور جديد يقيم ملكية دستورية ديمقراطية في نيبال .

٣٥ - ومضى قائلا إن بؤرة تركيز وضع الامم المتحدة للمعايير في ميدان حقوق الانسان قد تحولت ، في السنوات الاخيرة ، إلى حماية المجموعات الضعيفة بصورة خاصة ، مثل الأطفال والمعوقين والمرضى العقليين والسكان الاصليين . ويعكس مشروع اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ذلك التحول في التركيز ، ويعتقد وفد

(السيد شيرك ، النمسا)

بلده أن اعتمادها سوف يحسن حالة تلك المجموعة الخاصة من الناس ويحميهم من التمييز . وأشار إلى أن الاقليات العرقية واللغوية والدينية التي تكافح من أجل صون هويتها في مختلف البلدان الاوروبية ، وفي انحاء أخرى من العالم أيضا ، بلغت إلى حد ما في حالة مماثلة لحالة العمال المهاجرين . وبناء على ذلك ، ترحب النمسا بسرعة اختتام مداولات الفريق العامل الذي ينظر في مشروع إعلان بشأن حقوق الاشخاص المنتمين إلى أقليات وطنية وعرقية ودينية ولغوية . وقد وافقت الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا على مجموعة من المبادئ المتعلقة بالاقليات الوطنية يمكن أن يستلهمها الفريق العامل في هذا الشأن . ولما كانت المشاكل التي تواجهها مجموعات الاقليات محتملة الانفجار ، ليس في الاطار الداخلي للدول الاعضاء فحسب بل أيضا على الصعيد الدولي ، من الحري بالمجتمع الدولي أن يركز انتباهه على الصكوك المتعلقة بهذه المجموعات .

٣٦ - وقال إن عقد مؤتمر عالمي آخر بشأن حقوق الانسان ، بعد ٢٥ سنة من مؤتمر طهران لعام ١٩٦٨ ، يبدو مناسب ويجيء في حينه ، بيد أنه لن يكون مفيدا إلا إذا ساعد في النهوض بحماية حقوق الانسان على نطاق العالم . وبناء عليه ، من المهم في المقام الاول تحري الدقة في اختيار جدول أعمال المؤتمر بصورة دقيقة وتجرى أعمال تحضيرية شاملة له . وترى حكومة بلده أن يقوم المؤتمر بصورة خاصة بمناقشة طرائق إعمال صكوك حقوق الانسان الحالية بصورة أكثر فعالية .

٣٧ - السيد بومعيزة (الجزائر) : قال إن استمرار انكار اسرائيل لحق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير المصير ووجود نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يعتبران انتهاكا صارخا لمبادئ حقوق الإنسان والحريات الاساسية والمساواة العرقية . وأن من واجب المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل استعادة هذه الحقوق .

٣٨ - وأعرب عن ترحيب الجزائر بالجو الجديد في العلاقات الدولية الذي يدل على توفر الارادة السياسية من أجل الحوار والتفاوض ، التي تسمح بدورها بتسوية المنازعات بطريقة عادلة ودائمة . وكان لانتهاء الحرب الباردة والتقارب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أثر ايجابي بالفعل على بعض المنازعات الاقليمية ، وهناك سبب يدعو إلى الامل في احتمال تمكن شعوب الجنوب الافريقي وأمريكا الوسطى وكمبوديا ، في نهاية المطاف ، من ممارسة حقها المشروع في تقرير المصير والتمتع

(السيد بومعيزة ، الجزائر)

بالحريات الاساسية . وفي المنطقة التي ينتمي ، هو ، إليها ، فإن الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لدول المغرب العربي يسير بسرعة ويعتبر التقدم في بناء اتحاد المغرب العربي ضمانا للسلم لشعوب المنطقة وخطوة إلى الامام في تحقيق التعاون المتعدد القطاعات بما في ذلك التعاون في ميدان حقوق الإنسان .

٢٩ - وأضاف أن اعتماد الصكوك القانونية الدولية يعتبر وسيلة هامة من وسائل حماية حقوق الإنسان ، ولذلك فإن الجزائر ترحب بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بصياغة اتفاقية دولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم . وتتطلع إلى التعجيل في اعتماد الاتفاقية بسبب المجموعات الكبيرة من عمالها المهاجرين الذين ، بالرغم من المساعدة التي قدموها لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، كانوا جميعهم في أغلب الاحيان هدفا للعنف والعنصرية والخوف من الاجانب . وقال إن وفده على ثقة من أنه لن تحدث أية تعديلات أخرى لمشروع الاتفاقية ، قد تهدد توافق الآراء الذي تم تحقيقه بصعوبة في الفريق العامل وانه يناشد بوجه خاص الوفدين اللذين كانا مترددين في قبول الاقتراح الوارد في المادة ٧٣ والقاضي بتحمل الأمم المتحدة مصاريف أعضاء اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم . وقد أظهرت التجربة أن هيئات معاهدات حقوق الإنسان التي تمول من الميزانية العادية للأمم المتحدة مازالت عاملة وفعّالة ، في حين أن الهيئات المماثلة الممولة من التبرعات ، مثل لجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة مناهضة التعذيب ، لم تعد قادرة على الاجتماع بسبب عدم كفاية مواردها . وفي هذا الصدد ، أشار إلى التوصية التي تقدم بها رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان بأن تتولى الامم المتحدة تمويل أمثال هذه اللجان في المستقبل .

٣٠ - وذكر أن الجزائر قد رحبت بالاتفاقية الدولية بشأن حقوق الطفل ، غير أنها تأسف لأن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لم يراع على النحو الواجب محنة الاطفال الفلسطينيين . فهم يمثلون أكثر الاطفال تعرضا للمعاملة الوحشية جسديا وروحيا على السواء ، بسبب الاحتلال الاسرائيلي .

٣١ - وأردف قائلا ان التمتع بحقوق الإنسان يعتمد على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي . بيد أن اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب وتزايد اختلال التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية ، المتمثل في المديونية وإغلاق الاسواق وانخفاض أسعار المواد

(السيد بومعيزة ، الجزائر)

الأولية والسلع الاساسية ، سيسفر عن تراجع اقتصادي بالنسبة لبلدان العالم الثالث . ويقع عبء هذه الحالة أكثر ما يقع على أكثر الطبقات حرمانا ، مما يتسبب في الاستياء والغضب اللذين ينشران بذور عدم الاستقرار والقلاقل الاجتماعية .

٣٣ - هذا ورغبة في السماح بالنظر المشترك في الفرص التي يوفرها التقارب بين الشرق والغرب من أجل إعادة تنشيط الاقتصاد العالمي وحفز النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، فقد اقترح بلده عقد اجتماع وزاري استشنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ربما في دورة المجلس القادمة . وأعلن أن الجزائر تخطط لاستضافة اجتماع للشخصيات البارزة لمناقشة الاعمال التحضيرية لمثل هذه الدورة .

٣٣ - واختتم بيانه قائلا ان من المهم لدى مناقشة مسائل حقوق الإنسان ضمان عدم استخدام الاختلافات الايديولوجية أو السياسية من أجل الادانة الانتقائية لحالات حقوق الإنسان الوطنية ، أو استغلالها لاغراض سياسية أو استخدامها كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول . ويجب أن يجري العمل في لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الامم المتحدة في جميع الاوقات ، على هدي الاحترام الدقيق للمبادئ المعلنة في الميثاق .

٣٤ - السيد تراكسلر (ايطاليا) : تحدث باسم الدول الـ ١٢ الاعضاء في الاتحاد الأوروبي ، فقال إن حقوق الإنسان تعتبر أحد الاهتمامات المشروعة للدول ، وللامم المتحدة ولعامة الجماهير . وكما أوضحت محكمة العدل الدولية ، فإنه لا يمكن تفسير الاجراءات التي تتخذ لحماية حقوق الإنسان على أنه تدخل لا مبرر له في الشؤون الداخلية للدول . وهناك اعتراف متزايد بأن احترام حقوق الإنسان وحكم القانون والجماعية السياسية ووجود مؤسسات حكومية تتسم بالمسؤولية والكفاءة تعتبر أمورا ينبغي أن تتركز عليها الجهود التي تبذل لضمان فعالية النمو الاقتصادي والانصاف في توزيع ثمار هذا النمو . وقد أصبحت الصلة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية القابلة للإدامة واضحة بصورة متزايدة . ويعتبر احترام حقوق الإنسان عنصرا أساسيا من عناصر اتفاقية لومي الرابعة المعقودة بين الاتحاد الاوروبي وشركائه من الدول الافريقية ودول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، والتعاون الانمائي للاتحاد مع البلدان الآسيوية والامريكية اللاتينية .

(السيد تراكسلر ، ايطاليا)

٣٥ - وأعرب عن ترحيب الدول الاثنتي عشرة بانتهاء الحرب الباردة وبإنشاء دولة المانية موحدة واجراء انتخابات ديمقراطية في أوروبا الوسطى والشرقية ، أرست مبادئ توجيهية ثابتة لمساهمة الاتحاد في إقامة علاقات أوثق مع البلدان الاخرى في أوروبا . بيد أن غزو العراق الوحشي واحتلاله للكويت قد ألقيا بظلالهما على هذه التطورات الايجابية ، ولذلك تطالب الدول الاثنتا عشرة بأن يسحب العراق قواته فورا من الكويت وبعودة حكومة الكويت الشرعية إلى الحكم والسماح لجميع الرعايا الأجانب الذين يرغبون في مغادرة العراق والكويت أن يفعلوا ذلك . وتؤكد مرة أخرى أنه لا يمكن التوصل إلى أي حل دون التنفيذ المسبق لقرارات مجلس الامن ذات الصلة .

٣٦ - وأضاف أن الدول الاثنتي عشرة تؤكد من جديد رأيها بأن برامج حقوق الإنسان ليست الأولوية الرئيسية للجنة الثالثة فحسب وإنما هي كذلك إحدى الأولويات الرئيسية للمنظمة ككل . وإذا ما كان يتعين على الامم المتحدة أن تفي بمسؤوليتها في هذا المجال الحيوي ، فإنه يجب تعزيز مركز حقوق الإنسان وتزويده بالاموال التي يحتاج اليها لأداء مهامه . وتأسف الدول الاثنتا عشرة لان الامانة العامة لم تقدم إلى الجمعية العامة التقرير الموجز المطلوب في الفقرة ٣ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٧/١٩٩٠ عن الاجراءات التي تم اتخاذها في عام ١٩٩٠ والاجراءات المقررة لعام ١٩٩١ كحلول مؤقتة للمشاكل الناجمة عن حالة الموارد الموصوفة في الوثيقة E/1990/50 . وهي تقدر كل التقدير برنامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية الذي يضطلع المركز بتنفيذه وتأمل في أن يكون بالامكان تلبية العدد المتزايد من طلبات المساعدة ، بمساعدة صندوق الامم المتحدة الطوعي للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان . وسوف يسهم المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان المقرر عقده في عام ١٩٩٣ مساهمة هامة في التوصل إلى إقامة نظام دولي لحقوق الإنسان ، وستساعد الدول الاثنتا عشرة في الاعمال التحضيرية اللازمة لضمان نجاح المؤتمر وتعبئة المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والرأي العام على نطاق واسع . وهناك دور أساسي يتعين أن تضطلع به المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان وصيانة المبادئ والبرامج وتعزيز الوعي الدولي بحقوق الإنسان .

٣٧ - واستطرد قائلا إن استرعاء الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان ورصدها وحمايتها يعتبر واجبا أساسيا للمجتمع الدولي ، وينبغي ألا ينظر إلى اهتمام الامم المتحدة بحالات معينة في بعض البلدان كعمل عدائي موجه ضد البلدان المعنيّة . ويجب

(السيد تراكسلر ، ايطاليا)

على الحكومات أن تتعاون تعاونا تاما مع مختلف عناصر آلية الأمم المتحدة للرصد . وفي هذا الصدد ، من الحيوي حل المشاكل المالية التي تعانيها لجنة مناهضة التعذيب ولجنة القضاء على التمييز العنصري بسبب عدم تسديد عدد من الدول الأطراف اشتراكاتها بصورة كاملة ، وذلك في أسرع وقت ممكن .

٣٨ - وأوضح أن وجود معايير وآليات دولية لحقوق الإنسان يعتبر تشجيعا للذين يناضلون من أجل الحرية . وأثنى بوجه خاص على عمل المقرر الخاص المعني بحالات التعذيب والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام باجراءات موجزة أو حالات الإعدام التعسفي ، والمقرر الخاص المعني بالتعصب الديني والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي . وفي الوقت نفسه ، أعرب عن استياء الدول الاثنتي عشرة لملاحظة أن الحالة فيما يتصل بالتعذيب ، بالرغم من بعض التطورات الايجابية ، قد تدهورت في عدد من البلدان وأن هناك ادعاءات وحالات من تعذيب الأطفال والأحداث ؛ وأن الادعاءات بوجود حالات من الإعدام باجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي لا تزال تتزايد وقد أصبحت التهديدات بالقتل ، التي توجه في معظم الأحيان ضد المدافعين عن حقوق الإنسان واسعة الانتشار ؛ وأن هناك زيادة تدعو إلى الفزع في عدد حالات الاختفاء بدوافع سياسية ، التي تشترك فيها مجموعات شبه عسكرية ؛ وأن التعديات على حرية الدين أو المعتقد متواصلة في أجزاء كثيرة من العالم . وترحب الدول الاثنتا عشرة بالتقدم الذي تحرزه بلدان أوروبا الوسطى والشرقية في هذا الصدد ، وبصفة خاصة ، بقيام الاتحاد السوفياتي بسن قانون جديد يتعلق بحرية الضمير والمنظمات الدينية .

٣٩ - ومضى يقول إن أوروبا قد ساهمت بالفعل بنصيب في مجال تعزيز حقوق الإنسان ، سواء في إطار مجلس أوروبا أو كجزء من عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وقد توصلت تحقيقات اللجنة الأوروبية المعنية بحقوق الإنسان أو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان المنشأة عملا بالاتفاقية الأوروبية المعنيّة بحقوق الإنسان ، إلى استنتاجات مسّت ، في وقت ما ، كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي . ولذلك ينبغي أن تشكل هذه الاتفاقية ، التي ستوقعها بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بعد انضمامها إلى مجلس أوروبا ، مرجعا يستند إليه في صياغة إلتزامات جديدة في إطار البعد الإنساني لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وفي هذا الصدد ، أكدت الدول التي اشتركت في الاجتماع الثاني لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالبعد الإنساني ، الذي انعقد في كوبنهاغن في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، لأول مرة تصميمها جميعا على دعم وتعزيز المبادئ

(السيد تراكسلر ، ايطاليا)

التي تقوم عليها الديمقراطية وحكم القانون . وقد أكّد اجتماع القمة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا المعقود مؤخرا في باريس بصورة رسمية ، مرة أخرى الالتزام بإنشاء أوروبا موحدة وسلمية وديمقراطية قائمة على القانون ومكرسة لاحترام حقوق الإنسان .

٤٠ - وأضاف قائلا إن الدول الاثنتي عشرة مازالت تؤيد كل التأييد إجراء حوار بين ممثلي شعوب البلطيق الثلاثة وحكومة الاتحاد السوفياتي يهدف إلى تحقيق تسوية سلمية . وذكر أن الحالة في ألبانيا هي مصدر قلق مستمر وأن تنفيذ القرارات التي اتخذها البرلمان الالباني بشأن تحقيق الديمقراطية والإصلاح مازال يجري على نحو لا يدعو إلى الارتياح . وأعلن أن الدول الاثنتي عشرة قلقة بسبب حالة حقوق الإنسان في كوسوفو بيوغوسلافيا . وفيما يتعلق بالحالة في قبرص تؤكد الدول الاثنتا عشرة من جديد دعمها لوحدة قبرص واستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وتحث على اتخاذ إجراءات فورية لإزالة العقبات الماثلة أمام إجراء محادثات فعّالة بين الطائفتين تهدف إلى التوصل إلى حل عادل وقابل للاستمرار بالاستناد إلى بعثة المساعي الحميدة للأمين العام .

٤١ - وذكر أن النجاحات الأخيرة التي تحققت من أجل إقرار الحرية والديمقراطية في أوروبا الوسطى والشرقية وفي أمريكا اللاتينية تبعث على الأمل في البلدان التي يتوامل فيها الطغيان والعنف . وكثيرا ما توفر الحروب والمنازعات ذريعة للحكومات المعنية ولجيرانها أحيانا ، للابقاء على التشريع الاستثنائي الذي يحرم المواطنين من حقوقهم وحرياتهم الاساسية . وأعلن أن الجانب المتعلق بحقوق الإنسان أضحى الآن جزءا لا يتجزأ من أنشطة الأمم المتحدة لاقرار السلم وصيانة السلم ، كما يمكن ملاحظة ذلك من عملية استقلال ناميبيا ومسيرة عملية السلم في أمريكا الوسطى .

٤٢ - وأوضح أن الدول الاثنتي عشرة قد أدانت على الدوام العنصرية والتمييز العنصري ودعت إلى الاستئصال الكامل لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا بالوسائل السلمية . وكما أشار الأمين العام إلى ذلك ، فقد وصلت جنوب افريقيا ، مع التطورات الايجابية التي تحققت في السنة الماضية ، إلى عتبة عصر جديد . بيد أنه لا يزال أمامنا طريق طويل وشاق . ولا يزال يتعين ازالة الدعامات المركزية للفصل العنصري الأمر الذي ينبغي تحقيقه من خلال إلغاء جميع القوانين التمييزية وإطلاق سراح السجناء

(السيد تراكسلر ، ايطاليا)

السياسيين وعودة المطرودين وسن تشريع جديد . وتلاحظ الدول الاثنتا عشرة أن حكومة جنوب افريقيا قد التزمت بإنجاز عملية الاصلاح في الدورة البرلمانية القادمة وما بعدها من خلال التفاوض على سن دستور جديد .

٤٣ - وأعرب عن ترحيب الدول الإثنتي عشرة بالحوار الذي تم الشروع فيه بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي . وقال إنه ينبغي أن تفضي المشاورات الدستورية الى إلغاء الفصل العنصري إلغاء كاملا وخلق مجتمع ديمقراطي وموحد وغير عنصري . وإنه يجب أن تبذل سلطات جنوب افريقيا قصارى جهدها لمنع وقوع العنف أن تحل الأطراف المعنية خلافاتها بالوسائل السلمية بغية تحقيق الوفاق الوطني . وأعلن أن الاتحاد الاوروبي قرر زيادة برنامج المساعدة التي يقدمها الى ضحايا الفصل العنصري لتلبية الاحتياجات المتغيرة في جنوب افريقيا .

٤٤ - وذكر أن حالة حقوق الإنسان في أجزاء كثيرة من افريقيا تدعو الى بالغ القلق . فقد أفادت التقارير الواردة عن حدوث حالات قتل خارج نطاق القضاء في بعض البلدان ، ولذلك ينبغي أن تتخذ السلطات المعنية التدابير اللازمة ضد الذين تثبت إدانتهم بارتكاب هذه الانتهاكات . وأعرب عن قلق الدول الإثنتي عشرة إزاء الحالة في القرن الافريقي ، التي تتسم باستمرار النزاع واتساع نطاق المعاناة الإنسانية . وقال إنها مستعدة لتأييد أية مبادرة إقليمية لتعزيز الوفاق وإيجاد تسوية سلمية للأعمال العدائية في اثيوبيا والصومال والسودان . وأنها تأمل ، كذلك ، في أن يتم التوصل إلى حل سلمي في رواندا وتؤيد جميع المبادرات الرامية الى التوصل الى اتفاق إقليمي بشأن إيجاد حل عادل ودائم لمشكلة اللاجئين الروانديين في البلدان المجاورة .

٤٥ - وتكلم عن الحالة في ليبريا فوصفها بأنها مفجعة . وقال إن الدول الإثنتي عشرة تشجب بوجه خاص أعمال القتل فيما بين السكان المدنيين والدمار الإجمالي الذي تتسبب به الحرب الاهلية . وهي تدين الإجراءات التي تتخذ ضد المدنيين الابرياء وتطالب الأطراف بوضع حد للنزاع من خلال الوسائل السلمية . وذكر أن حالة اللاجئين الليبيريين الذين يزيد عددهم عن ٠٠٠ ٧٠٠ لاجئ في البلدان المجاورة تدعو الى القلق بوجه خاص .

(السيد تراكسلر ، ايطاليا)

٤٦ - واستطرد قائلا إن الاحتجاز التعسفي والتعذيب البدني والنفسي وحالات الاختفاء والإعدام بإجراءات موجزة وغير ذلك ، من الجرائم التي يقترفها المحتلون العراقيون تعتبر عملا يوميا معتادا في الكويت . وتدين الدول الإثنتا عشرة بشدة هذه الأفعال الشائنة التي ترتكب ضد الأفراد الأبرياء وتشجب الانتهاك المستمر للمبادئ الأساسية التي تنظم حماية السكان المدنيين وقت الحرب ، ونقل المدنيين القسري وأخذ الرهائن الأجانب . وهي تؤكد من جديد تأييدها الكامل للجهود المبذولة لضمان حرية جميع المواطنين الأجانب المحتجزين في العراق وفي الكويت المحتلة ، وتشجب استخدام العراق الأرعن للرهائن لإحداث الانقسام في المجتمع الدولي . وذكر أيضا أن السلطات العراقية انتهكت القواعد الأساسية للقانون الدولي ، التي تنظم معاملة الرعايا الأجانب وحماية الدبلوماسيين . وأن شعب العراق يعتبر نفسه ضحية لقادته الذين يحرمونه من حريته الأساسية وينتهجون سياسة موجهة ضد أقليات البلد الإثنية . ولم تنس الدول الإثنتا عشرة المعاناة اللاإنسانية التي أحاقت بالأكراد في العراق . وتعتبر ترحيل آلاف الأكراد قسرا أمرا غير مقبول . ويساور الاتحاد القلق أيضا إزاء حالة الأقليات الكردية في البلدان الأخرى في المنطقة .

٤٧ - وأعرب عن قلق الدول الإثنتي عشرة المتزايد إزاء الحالة في الأراضي التي تحتلها اسرائيل ، وقال إنها طلبت مرارا من اسرائيل أن تحترم حقوق الإنسان وشجبت عدم امتثالها لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب . ولاتزال تشعر بقلق عميق إزاء ممارسات الاحتجاز الإداري والطرد والعقوبة الجماعية والتدابير الاقتصادية التمييزية . كما تشجب الحادثة المفجعة التي وقعت مؤخرا في جبل الهيكل ، كما تشجب أعمال العنف ضد المدنيين الإسرائيليين . وأوضح أن جميع الأطراف المعنية مسؤولة عن الامتناع عن ارتكاب الأعمال التي قد تعيق الحوار والمفاوضات . وأنه يجب اتخاذ مزيد من التدابير في إطار اتفاقية جنيف الرابعة لحماية حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة . كما يجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تفي بالتزاماتها تجاه هؤلاء السكان وتنفذ مسؤولياتها الدولية ، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم .

٤٨ - وأعرب عن فزع الدول الإثنتي عشرة العميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي تحدث في لبنان وأكد من جديد تأييدها الكامل لتنفيذ اتفاقات الطائف . كما

(السيد تراكسلر ، ايطاليا)

أعرب عن قلقها إزاء التقارير التي تشير الى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا وهي تتوقع من السلطات أن تتخذ الخطوات اللازمة لتصحيح هذه الحالة .

٤٩ - وأعرب عن قلق الدول الإثنتي عشرة إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي تفيد الأنباء عن وقوعها في إيران والتي تشمل الإعدامات المتكررة والاحتجاز السابق للمحاكمة لأجل غير مسمى والإجراءات الموجزة التي تتبعها المحاكم الثورية . ولا يزال مصير الأقليات في إيران كذلك موضع الشكوك . وبالرغم من تحسن معاملة بعض القضايا الفردية المعينة ، فإن الطائفة البهائية تعيش في حالة دائمة من الشكوك والقلق . وترحب الدول الإثنتا عشرة بتعهد الحكومة الإيرانية بدعوة لجنة الصليب الأحمر الدولية لزيارة السجناء في إيران وباستعدادها للسماح لممثلي منظمة العفو الدولية بزيارة إيران . وينبغي أن تستمر الأمم المتحدة في رصد الامتثال للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في إيران .

٥٠ - ومضى يقول إن أرواح المدنيين في أفغانستان وحرياتهم الشخصية وأمنهم مهدده باستمرار . ولا تزال حالة اللاجئين الأفغان تشير كثيرا من المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان . ولذلك فإن الدول الإثنتي عشرة تطلب من جميع أطراف النزاع احترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الإنساني . وأوضح أن عمل المقرر الخاص المعني بأفغانستان يتسم بقيمة مستمرة في توفير المعلومات عن الحالة في هذا البلد . ولا يمكن ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان في أفغانستان إلا من خلال حوار يفضي الى إنشاء حكومة تمثيلية تمثيلا كاملا . وتؤكد الدول الإثنتا عشرة من جديد تأييدها للجهود التي يبذلها الأمين العام لتيسير مثل هذه التسوية .

٥١ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالإطار المتفق عليه عبر الأمم المتحدة لتسوية النزاع في كمبوديا . وقال إن الدول الإثنتي عشرة تؤيد إيجاد تسوية سياسية شاملة تكفل استقلال كمبوديا وسيادتها وسلامة أراضيها وحيادها فضلا عن حق الكمبوديين الأساسي في اختيار حكومتهم في انتخابات حرة ونزيهة تجري تحت إشراف المنظمة . وهي تشدد على ضرورة حماية حقوق الإنسان للاجئين حماية كاملة وكفالة سلامة عودتهم الى منازلهم . وينبغي ألا يسمح لأي جماعة بتولي السلطة أو استعادتها عن طريق القوة المسلحة . ولا تزال الدول الإثنتا عشرة قلقة إزاء استمرار احتجاز السجناء السياسيين في فييت نام وتأمل في أن تتخذ السلطات الفييتنامية التدابير اللازمة لإطلاق سراحهم .

(السيد تراكسلر ، ايطاليا)

٥٢ - وقال إن الاتحاد قلق إزاء اضطراب الحالة في سري لانكا ولا سيما استمرار انتهاك حقوق الإنسان ، وأنه يشجب أعمال العنف التي شرعت فيها منظمة نمور التاميل للتحرير . وبالرغم من أن الدول الإثنتي عشرة تعترف بالمصاعب الجدية التي تواجه حكومة سري لانكا فإنها تحث على احترام حقوق الإنسان وعدم استخدام القوة إلا بالحد الأدنى لإستعادة السلم والمحافظة على النظام . وينبغي أن تتخذ الحكومة إجراءات ضد ما يسمى بفرق الإعدام وبذل كل جهد ممكن لمحاكمة المسؤولين عن حالات الاختفاء والقتل . والأمل معقود على أن يقوم الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بزيارة سري لانكا قريبا . ويشجب الاتحاد عرقلة محاولات المواطنين للإدلاء بشهاداتهم أمام الفريق العامل انتهاكا لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٠/٧٦ .

٥٣ - وأعرب عن قلق الدول الإثنتي عشرة البالغ إزاء التقارير الواردة عن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار . بما في ذلك الإجراء الذي اتخذه النظام العسكري مؤخرا بحظر الأنشطة السياسية المشروعة . ويحث الاتحاد بشدة حكام ميانمار على احترام إرادة الشعب التي تم الإعراب عنها بكل وضوح في أيار/مايو وتطلب من النظام الامتناع عن مضايقة قادة المعارضة وإطلاق سراح السجناء السياسيين فورا . ولايزال الاتحاد الأوروبي قلقا إزاء حالة حقوق الإنسان في الصين ويأمل في أن يعود هذا البلد الى طريق الإصلاح . وينبغي للسلطات الصينية أن تضمن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد بما في ذلك التيبت .

٥٤ - وذكر أن الإدعاءات الأخيرة بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية تدعو للقلق . وتأمل الدول الإثنتا عشرة في التوصل الى تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا من شأنها حماية المصالح المشروعة للتيموريين الشرقيين . وسيواصل الاتحاد رصد التطورات هناك عن كثب ، بما في ذلك حالة حقوق الإنسان .

٥٥ - وأعرب عن شجب الدول الإثنتي عشرة لاستخدام العنف من جانب جماعات المناضلين في كشمير وعن قلقها كذلك إزاء التقارير الواردة عن حالات الإساءة الى حقوق الإنسان التي تقوم بها قوات الأمن الهندية . وحث الحكومة الهندية على متابعة جهودها للحيلولة دون وقوع هذه الإساءات .

(السيد تراكسلر ، ايطاليا)

٥٦ - واستطرد قائلا إن عددا من البلدان في أمريكا اللاتينية قد اتخذ خطوات هامة نحو المصالحة وإقرار الديمقراطية في عام ١٩٩٠ . ويلاحظ الاتحاد بارتياح الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي شرعت بعض الحكومات في تنفيذها لحل المشاكل المتأصلة ؛ ومع ذلك ، فإن حالة حقوق الإنسان في بعض بلدان المنطقة لا تزال تدعو الى القلق . ولا تزال الدول الإثنتا عشرة قلقة بوجه خاص إزاء انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة في السلفادور ، ولذلك فهي تحث على التعجيل في مقاضاة جميع حالات القتل غير المشروع ، بما في ذلك قتل قادة نقابات العمال . وذكر أنه بعد مرور عام على اغتيال ستة من القساوسة اليسوعيين وإثنين من مساعديهم في جامعة أمريكا الوسطى ، لم يتحقق أي تقدم حقيقي في إصلاح الإجراءات القضائية وفي ضمان تعاون بعض قطاعات القوات المسلحة . وأوضح أن حل هذه القضية ، الذي يعتبر عاملا رئيسيا من عوامل تعزيز الديمقراطية وكفالة استقلال السلطة القضائية ، ينبغي أن يؤدي الى إصدار الحكم العادل والمثالي على المسؤولين عنها . كما ينبغي أن تقوم الحكومة وجميع سلطات البلد ومؤسساته وقواته ، بما في ذلك منظمة المغاورين ، بوقف جميع الهجمات ضد الأفراد واتخاذ خطوات فورية للحيلولة دون وقوع حالات القتل والاختفاء ، وفقا للالتزام الذي تم التعهد به في إطار اتفاق سان خوسيه المبرم بين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني . وتطالب الدول الإثنتا عشرة الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بمواصلة المفاوضات للتوصل الى سلم عادل ودائم يلبيه الوفاق الوطني .

٥٧ - وأردف أن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا لا تزال مدعاة لبالغ القلق . وبالرغم من أن حكومة غواتيمالا تبذل على ما يبدو بعض الجهود لحماية الحقوق والحريات الاساسية ، فقد تدهور النظام العام وعجزت الحكومة عن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومحاكمة المسؤولين عنها ، مما أدى الى وقوع إساءات واسعة النطاق . ولذلك فإن الدول الإثنتي عشرة تناشد حكومة غواتيمالا تكثيف جهودها لضمان احترام جميع سلطاتها وقواتها الأمنية حقوق الإنسان والحريات الاساسية للشعب الغواتيمالي احتراما كاملا . كما ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة رصد الحالة عن كثب . وذكر في هذا الصدد ، أن من شأن الشروع في إجراء حوار بين الأحزاب السياسية الغواتيمالية وقطاعات المجتمع بمشاركة ممثلين عن الأمين العام ، أن يبرر الأمل بانتهاء الأعمال العدائية وتحسن حالة حقوق الإنسان . ومن شأن اشتراك الحكومة الغواتيمالية في هذا الحوار أن يعزز كذلك احتمالات التوصل الى تسوية سلمية للنزاع .

(السيد تراكسلر ، ايطاليا)

٥٨ - ومضى يقول إن الاتحاد الاوروبي لا يزال قلقا إزاء حالة حقوق الإنسان في كوبا ويأمل في أن تتعاون السلطات الكوبية مع الامين العام بحيث يتمكن من تقديم تقرير كامل بهذا الشأن في الدورة القادمة للجنة حقوق الإنسان .

٥٩ - وأعرب عن ترحيب الدول الإثنتي عشرة بعودة الديمقراطية في شيلي وبالخطوات التي اتخذتها الحكومة لكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وكفالة العدالة لضحايا تجاوزات النظام السابق .

٦٠ - وأضاف قائلا إنه يترتب على المجتمع الدولي واجب تحمل مسؤولية تحقيق التطلعات المشروعة للأفراد والشعوب التي تتعرض حقوقها الى الانتهاك ، وتحديد أفضل السبل للقضاء على هذه الإساءات . وسيواصل الاتحاد الاوروبي تعزيز إقرار الظروف اللازمة لتأمين الحرية والرفاهية لجميع مواطني العالم .

٦١ - السيد روشيرو دي لا سابلبير (فرنسا) : رحّب بالتطورات الواعدة الاخيرة في مجال تعزيز حقوق الإنسان المستلهمة من الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي . فلم تعد الحكومات تدّعي بأن التحقيقات في حالات انتهاك حقوق الإنسان لا تتماشى مع سيادتها ، بل لقد أقرت بالحاجة الى احترامها على الأقل من الناحية النظرية وإن لم يكن من الناحية العملية دائما ، فعلى سبيل المثال ، وافقت دول ، من جميع مناطق العالم على عقد مؤتمر عالمي معني بحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ ، وسلّم مؤتمر الامم المتحدة الاخير المعني بأقل البلدان نموا بأن الديمقراطية هي أحد العناصر الرئيسية لاستراتيجية التنمية الوطنية . ويفهم المستفيدون من مساعدات التنمية الآن أن النمو والتنفيذ المستمرين للحق في التنمية ، الذي تم التسليم به مؤخرا ، يستحيلان بدون احترام الحقوق السياسية والاقتصادية ، بينما تدرك البلدان المانحة عقم إدانة انتهاكات حقوق الإنسان دون مراعاة ما تعانيه الحكومات من صعوبات واحتياجها للمساعدة . ولقد أيدت فرنسا مشروع قرار لجنة حقوق الإنسان بشأن المتجرين بالمخدرات وتبرعت بسخاء لصندوق التبرعات للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان ، آخذة تلك الاعتبارات في الحسبان .

٦٢ - ومضى يقول إن الاتفاق الذي أبرم مؤخرا بين الطرفين المتعارضين في السلفادور دليل آخر على الأهمية المتزايدة التي تتسم بها حقوق الإنسان في الحياة الدولية .

(السيد روشيرو دي لا سابلبير ، فرنسا)

كما كان الاعتراف المتزايد بحقوق الإنسان سببا ونتيجة على السواء للاضطرابات السياسية الاخيرة في أوروبا الشرقية ، كما أعلن ميشاق باريس الذي اعتمده مؤخرا رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا أن أوروبا الجديدة ستقوم على احترام حقوق الإنسان . وعلاوة على ذلك ، يمكن ملاحظة التقدم نحو الديمقراطية في آسيا وافريقيا ، فضلا عن امريكا اللاتينية . وتلك التطورات جعلت انتهاكات حقوق الإنسان غير محتملة بصورة مطردة وصعبة الإخفاء بصورة متزايدة . وأشار في هذا الصدد بالدور النشط الذي أدته المنظمات غير الحكومية .

٦٣ - واستطرد يقول ان منظومة الامم المتحدة قد برهنت ، من خلال مقرريها الخاصين وأفرقتها العاملة ، على فعاليتها ؛ وانه ينبغي ممارسة أقصى الحذر قبل المساس بإجراءات وآليات برهنت على جدواها . إلا انه ينبغي إجراء بعض التحسينات ، وإتاحة الموارد الكافية لمركز حقوق الإنسان تحقيقا لذلك الغرض .

٦٤ - واستأنف قائلا إنه في أحيان جد كثيرة تُكرّم حقوق الإنسان بخرقها أكثر مما تُكرّم بمراعاتها ؛ وأن الحاجة تدعو الى إجراءات مستمدة للتأكد من أن الدول لا تسكوك حقوق الإنسان أو تنضم إليها فقط بل وتنفذ التزاماتها المقررة بموجب تلك الصكوك أيضا . إن جميع حقوق الإنسان الاساسية سواء أن كانت مدنية وسياسية أو اقتصادية واجتماعية وثقافية ينبغي أن تحظى بحماية غير مقيّدة ، ولا يمكن لانعدام الموارد أو قصور التنمية أن يجيز الانتهاكات . كما أن كون بعض الحقوق أصعب في إعمالها من غيرها لا يبرر محاولة الإبقاء على الوضع الراهن .

٦٥ - ثم قال إن التجارب قد أظهرت أن الرصد الدولي لحقوق الإنسان يكون أفعل عندما يكون مدعوما بآلية إقليمية ، وانه يأمل أن يعالج المؤتمر العالمي المقبل المعني بحقوق الإنسان ذلك الجانب في الوقت الذي يحافظ فيه على عالمية المعايير والقواعد ويشدد على الحاجة الى احترام المبادئ التي يتعارف عليها المجتمع الدولي بأسره .

٦٦ - واختتم بيانه قائلا إنه ينبغي وضع معايير أكثر تطورا وملاءمة لحماية فئات الحقوق المهددة بصفة خاصة . وتشكّل اتفاقية حقوق الطفل مثالا طيبا على ذلك . فقد صدقت فرنسا عليها ؛ وهي تحث البلدان الاخرى أن تفعل مثلها . وقد اهتمت الامم المتحدة كذلك بأثر التقدم العلمي والتكنولوجي على حقوق الإنسان ؛ وهو يأمل ، في

(السيد روشيرو دي لا سابلبير ، فرنسا)

هذا الصدد ، أن تعتمد المبادئ التوجيهية لتنظيم استخدام ملفات البيانات الشخصية المعدة الكترونيا المشار إليها في قرار الجمعية العامة ١٣٣/٤٤ . وهو يأمل أيضا أن تعتمد لجنة حقوق الإنسان بتوافق الآراء ما قدمه فريقها من نص توفيقي بشأن حماية الاشخاص المصابين بأمراض عقلية . والجوانب الاخرى للصلة بين التكنولوجيا وحقوق الإنسان ، التي من قبيل آداب مهنة العلوم الاحيائية والمعالجة الجينية والابحاث المتعلقة بالاجنة ، قد سببت كثيرا من الجدال وينبغي أن تبادل الآراء والخبرات بشأنها لأجل التوصل الى حلول إنسانية توفق بين احترام الحساسيات والدفاع عن حقوق الفرد .

٦٧ - السيد سلابي (تشيكوسلوفاكيا) : قال إن العام المنصرم كان عام خير لحقوق الإنسان في المنطقة التي ينتمي إليها من العالم ولكن الانتهاكات كانت مستمرة في مناطق عديدة أخرى . ولقد أسفرت الثورة الديمقراطية السلمية التي حدثت في تشيكوسلوفاكيا عن تقدم هائل في إعادة هيكلة النظامين القانوني والاجتماعي في البلد بهدف تأمين الحرية الشخصية وإقامة ديمقراطية عملية تسود فيها الحرية لا الرخصة .

٦٨ - ومضى يقول إن حالة حقوق الإنسان قد تحسنت أيضا في أماكن مثل شيلي ونيكاراغوا ، والى حد ما في جنوب افريقيا ، ولكن مفهوم حقوق الإنسان والحريات الاساسية غير معروف في الواقع في مناطق أخرى ، وغالبا ما يرجع ذلك لان عدم احترام حقوق الجماعات يهيىء جوا معاديا لاحترام حقوق الافراد . فقد أدّى غزو الكويت ، على سبيل المثال ، الى انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع . وعانت حقوق الإنسان في افغانستان أيضا من الحالة السياسية الفوضوية . وأعرب عن أمله في أن يفضي حوار داخلي الى إجراء انتخابات حرة هناك . وأثنى على جهود الامم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان في ذلك البلد ، فضلا عن إيران ، حيث يمكن ملاحظة تحسّن محدود . وقال إنه ينبغي على الامم المتحدة أن تواصل رصد حالة حقوق الإنسان في السلفادور وغواتيمالا . وأعرب عن استنكاره لاستجابة حكومة كوبا السلبية لقرار لجنة حقوق الإنسان فيما يتعلق بكوبا . وقال إن شيلي قد تكون مثالا مفيدا للآخرين بشأن كيفية التحوّل من الشمولية الى الديمقراطية .

٦٩ - ولاحظ أن تقدما حميدا قد تحقق نحو القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، ثم تساءل عما إذا كان تصعيد الجزاءات ضد حكومة متعاونة بصورة مطردة يضر

(السيد سلابي ، تشيكوسلوفاكيا)

أكثر مما ينفع . وقال إنه في اسرائيل عطل استخدام القوة المفرط ضد المدنيين ، الذي تدينه حكومته مثلها في ذلك مثل الحكومات الاخرى ، الجهود المبذولة لتحسين سجل اسرائيل في ميدان حقوق الإنسان . والمفاوضات بين جميع الأطراف المعنية قمينة ، وحدها ، بأن تكفل حقوق الإنسان التي تخص الأفراد في الشرق الاوسط .

٧٠ - وقال إن وفده يرحّب بمشروع الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم (A/C.3/45/1) لأن حقوق تلك الفئة تتطلب تقنينا دوليا ولان التطورات الجارية في وسط أوروبا وشرقها سوف تجعل مسألة العمال المهاجرين ذات تأثير مباشر على بعض بلدان المنطقة . وسوف يؤيد وفده كذلك مشروع القرار المتعلق بعقد مؤتمر عالمي معني بحقوق الإنسان .

٧١ - واختتم بيانه معلنا أن تشيكوسلوفاكيا على وشك الانضمام الى مجلس أوروبا وتوقيع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ، وهي وثيقة يعلق عليها بلده أهمية شديدة .

٧٢ - السيد مونتانو (المكسيك) : قال إن التغييرات الحاسمة التي جرت في أنحاء شتى من العالم أعطت زخما جديدا لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الاساسية . فقد مهدت الاحداث السياسية في وسط أوروبا السبيل للتطورات المفاجئة في ذلك الميدان . وساعد التقدم المحرز في البحث عن حلول سياسية لمختلف الصراعات وتعزيز النظم الديمقراطية واحيائها ، لا سيما في امريكا اللاتينية ، على تحسين حالة حقوق الإنسان عموما . وبالنظر لاحتمال نشوب صراع مسلح في الخليج الفارسي ، لا بد من إعادة تأكيد التقيّد الدقيق بمبادئ التعايش المتحضر فيما بين الأمم ، واحترام حق الشعوب في تقرير المصير دون تدخل خارجي ، وعدم استعمال القوة في تسوية المنازعات .

٧٣ - واستطرد يقول إن حماية حقوق الإنسان هي الالتزام الرئيسي للحكومة المكسيكية . وقد كان إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، في الآونة الاخيرة ، حدثا ذا أهمية وطنية ضخمة في المكسيك . وهذه اللجنة ترصد تنفيذ السياسة الوطنية بشأن حماية حقوق الإنسان ، وهي تملك سلطة تخولها طلب التقارير من السلطات المختصة وإجراء التحقيقات الرسمية وتقديم التوصيات عند الاقتضاء . وهي تقدم أيضا تقريرا نصف سنوي بشأن الأنشطة المضطلع بها لتأمين حماية حقوق الإنسان .

(السيد مونتانو ، المكسيك)

٧٤ - ومضى يقول إن المكسيك تعلّق أهمية خاصة على مشروع الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم . وسيمثل اعتمادها مساهمة كبيرة في تطوير القانون الإنساني الدولي . والعمال المهاجرون يساهمون مساهمة هامة في تطوير الاقتصادات الوطنية . ولا بد من كفالة ممارستهم لحقوق الإنسان التي تخصهم ، بغض النظر عن مركزهم كعمال مهاجرين .

٧٥ - واستأنف يقول إن المكسيك أيّدت بحزم الجهود الرامية لتحقيق تسوية عن طريق التفاوض للصراع الدائر في السلفادور ؛ وأن التقدم الاخير في المفاوضات بين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مدعاة للتفاؤل . ومع ذلك ، فإنه على الرغم من الانخفاض في عدد الانتهاكات الجسيمة لا تزال هناك ، مع الاسف ، عمليات إعدام بإجراءات موجزة ، وأعمال تعذيب وخطف ، واستعمال للمتفجرات في العمليات العسكرية في المدن ، وهجمات على الهياكل الأساسية الاقتصادية . ويساور المكسيك قلق شديد ازاء تصعيد العنف مؤخرا على أيدي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ؛ وهي تحث على وقف العمليات العدائية فورا وتكثيف عملية التفاوض عن طريق الآليات التي أتاحها المجتمع الدولي ، لا سيما الأمم المتحدة . وتؤدي لجنة حقوق الإنسان دورا قيّما للغاية في تلك العملية . وأعرب عن تأييد المكسيك للتوصيات التي قدمها ممثل اللجنة الخاص في تقريره .

٧٦ - وأردف يقول إن موافقة الحكومة الإيرانية على التعاون مع الأمم المتحدة هو أمر مشجّع . وينبغي أن يمنح ممثل لجنة حقوق الإنسان إمكانية أكبر للوصول الى مصادر المعلومات في إيران بغية الاطلاع على صورة إجمالية للحالة تتصف بالمزيد من الموضوعية . وعلى الرغم من حدوث تقدم إيجابي ، فإن حالة حقوق الإنسان في إيران مقلقة جدا ، لا سيما فيما يتعلق بالاشخاص المحتجزين لأسباب سياسية .

٧٧ - وقال إن انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان لم يؤد الى جهود إضافية للعثور على تسوية سياسية للصراع عن طريق التفاوض . والضحايا الرئيسيون هم الأعداد الهائلة من اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة الى ديارهم بسبب الصراع المسلح المستمر والأعمال الإرهابية المتزايدة . ولا بد من اتخاذ خطوات محددة للتوصل الى حل عن طريق التفاوض يمكّن الشعب الأفغاني من ممارسة حقه في تقرير المصير ويكفل التمتع الفعال بحقوق الإنسان التي تخصهم .

(السيد مونتانو ، المكسيك)

٧٨ - واختتم بيانه قائلا إن قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٩٠/٤٨ بشأن توسيع لجنة حقوق الإنسان والتعزيز المطرد لحقوق الإنسان والحريات الاساسية سيجعل من الأيسر تجنّب الاتجاه الى تسييس قضايا حقوق الإنسان ، وهو الأمر الذي ترك من قبل أثر سلبيا على أعمال اللجنة . وأخيرا ، شدد على أن التقدم المحرز في تسوية الصراعات ينبغي أن ترافقه تنمية وضمانات للعدالة الاجتماعية بغية تأمين ممارسة جميع حقوق الإنسان .

٧٩ - السيدة ورزازي (المغرب) : رحّبت بالمشروع الختامي لاتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم . وقالت إن عدم تمتع العمال المهاجرين بالأمن واستغلالهم يحرمانهم من التمتع بحقوق الإنسان الاساسية . وعلى الرغم من بعض التحسينات فإنهم لا يزالون يعيشون في ظروف صعبة ، وتتفاقم في كثير من الأحيان بفعل العنصرية . ففي أوروبا ، يخضع العمال المهاجرون للمضايقة والعدوان غير المسبوق بالاستفزاز في البلدان التي تشجّع فيها أحزاب اليمين المتطرف والعنصرية بُغض الأجانب ؛ وقد دعا البرلمان الأوروبي الى إجراء تحقيق في التدابير العنصرية والمعبّرة عن كره الاجانب التي تتخذها السلطات المحلية في الدول الأعضاء . وقد كانت النتيجة تقريرا يبيّن العنصرية التي ينظمها اليمين المتطرف في ١٦ بلدا غربيا وأثرها على الاشخاص الملونين ، واليهود ، وضحايا متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) ، والعمال المهاجرين . وأظهر التقرير زيادات كبيرة في الحوادث العنصرية في بريطانيا العظمى ، وزيادة في عدد أعضاء الجبهة الوطنية ونفوذها في فرنسا ، حيث قام مؤخرا جدا نحو ٣٠ مظليا مقنعين ويرتدون الملابس المدنية بأعمال شغب وهياج عنصرية .

٨٠ - وقالت إنه لذلك كان لا بد من مشروع الاتفاقية لتعزيز فعالية الصكوك الدولية الإقليمية والتوصيات والتدابير المعتمدة من قِبَل البلدان المضيفة وبلدان العمالة .

٨١ - واختتمت بقولها انها تتفهم الاحتياطات التي تتخذها البلدان الأوروبية ضد الهجرة غير القانونية ، ولا سيما انه من الممكن أن تتسبب الحالة الاقتصادية الدولية الحالية الوخيمة العاقبة والانفجار السكاني في زيادة ضغط العالم الثالث على أوروبا ، ولكن على ضوء محنة العمال المهاجرين في جو يسوده ازدياد الوطنية والتنافس على العمل ، فضلا عن العنصرية والكراهية ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفّر لهم ولأسرهم أقصى الضمانات . ومشروع الاتفاقية هو نتاج لكثير من الجهد الدؤوب

(السيدة ورزازي ، المغرب)

والحلول التوفيقية والإصرار على حماية حقوق الإنسان . وقد جاء الجهد بنص غير مكتمل ، ولكنه يمثل تقدما ، وينبغي أن نطريه .

٨٢ - وقال الرئيس انه ما لم يسمع أي اعتراض فسيعتبر اللجنة راغبة في أن يبعث رسالة الى أسرة السفير غونزاليس دي ليون للأعراب عن عرفانها وتقديرها .

٨٣ - وقد تقرر ذلك .

٨٤ - السيد مورا (كوبا) : تكلم على سبيل الممارسة لحق الرد ، فقال إنه سوف يرد في جلسة مقبلة على التعليقات التي أدلى بها ممثل ايطاليا ، فضلا عما أعرب عنه ممثل تشيكوسلوفاكيا من قلق بشأن استجابة كوبا السلبية للأمين العام فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في بلده . وأعرب عن اعتقاده بأن بعض البلدان تغيّر مبادئها بسهولة شديدة وهي مستعدة كل الاستعداد للانضمام الى الحملة المعادية لكوبا . وقال انها بلدان أحدثت تغييرات سياسية أدّت بها الى التخلي عن قضايا كانت تدافع عنها في السابق .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠